

قياس وتحليل أثر المتغيرات الاقتصادية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية للمدة (٢٠٢١-١٩٩٠)

م.م . محمد شعيب كرموش

وزارة التربية/ مديرية تربية نينوى

alhamdanym.٠٤٦@gmail.com

المخلص:

هذه الدراسة تناولت اثر كل من التضخم وعرض النقد من جهة والعمالون في القطاع الصناعي وحجم التجارة من جهة أخرى على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية للمدة ١٩٩٠ – ٢٠٢١، واستخدمت الدراسة نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع ARDL Autoregressive Distribution Lag Bounds Test للحصول على النتائج، وتوصلت الى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان التضخم وعرض النقد لها تأثير سلبي على حجم الاستثمار بينما العمالون في القطاع الصناعي وحجم التجارة يكون تأثيرها إيجابي، كما ان النموذج يحتاج الى ما يقارب الى سبع سنين للوصول الى التوازن بعد تصحيح الخطأ من المدى الطويل للقصير. الكلمات المفتاحية: (الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، عرض النقد، العمالون في القطاع الصناعي).

Measuring and analyzing the impact of economic variables on the volume of foreign direct investment in the Arab Republic of Egypt for the period (١٩٩٠-٢٠٢١)

Muhammad Shoaib Karmoush

Ministry of Education / Directorate of Nineveh Education

Abstract:

This study dealt with the effect of inflation and money supply on the one hand, and workers in the industrial sector and the volume of trade on the other hand, on the volume of foreign

direct investment in the Arab Republic of Egypt for the period ١٩٩٠-٢٠٢١, and the study used the Autoregressive Distribution Lag Bounds (ARDL) model. Test to obtain the results, and concluded that there is a long-term relationship between economic variables and the rate of foreign direct investment, and that inflation and money supply have a negative impact on the volume of investment, while workers in the industrial sector and the volume of trade have a positive impact, and the model needs approximately one seventh Years to reach equilibrium after correcting the error from the long to the short run.

Keywords: (foreign direct investment , inflation , money supply , workers in the industrial sector).

مقدمة:

تعد دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أمراً بالغ الأهمية لأسباب كثيرة حيثُ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً للتمويل الخارجي للعديد من البلدان النامية، وغالباً ما يُعتبر محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والتنمية، كما يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يجلب تقنيات جديدة وخبرة إدارية والوصول إلى أسواق جديدة، مما يساعد الشركات على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة وإنتاجية، كما يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال خلق فرص العمل وزيادة الأجور.

ان التضخم والعاملين في القطاع الصناعي والتجارة وعرض النقود كلها متغيرات اقتصادية رئيسية يمكن أن تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من التضخم إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، مما يجعلها أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب للاستثمار في بلد ما. وبالمثل، يمكن أن يكون توافر القوة العاملة الماهرة في القطاع الصناعي عاملاً محدداً رئيسياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن أن يسهل على الشركات الأجنبية العمل وتوسيع عملياتها في سوق جديدة.

التجارة هي أيضا عامل حاسم يمكن أن يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، والبلدان التي لديها سياسات تجارية مفتوحة ومحررة هي عموماً أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، لأنها توفر سوقاً أكبر وفرصاً أكبر للصادرات، بالإضافة إلى

ذلك، يمكن أن تساعد البيئة التنظيمية المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها في تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار في سوق أجنبية، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، كما يمكن أن يكون للمعروض النقدي أيضا تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، فعندما يكون المعروض النقدي ضيقا، من المرجح أن تكون أسعار الفائدة مرتفعة ، مما قد يجعل الاقتراض أكثر تكلفة للمستثمرين الأجانب، وهذا يمكن أن يجعل الأمر أقل جاذبية بالنسبة لهم للاستثمار في بلد معين ، حيث أن تكلفة تمويل استثماراتهم ستكون عالية.

وبشكل عام تعتبر دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم والعاملين في القطاع الصناعي والتجارة وعرض النقود على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أمرا مهما لأنه يمكن أن يساعد صانعي السياسات والمستثمرين على فهم العوامل التي تدفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتساعد على خلق مناخ استثماري أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

أهمية البحث

دراسة المتغيرات الاقتصادية أمر بالغ الأهمية في فهم حجم الاستثمار الأجنبي. يتأثر الاستثمار الأجنبي بمجموعة متنوعة من العوامل الاقتصادية، بما في ذلك الصحة العامة للاقتصاد، واستقرار البيئة السياسية، وتوافر الموارد الطبيعية، ومستوى تطوير البنية التحتية، والبيئة التنظيمية.

مشكلة الدراسة

يخلق الاستثمار الأجنبي اثار إيجابية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وهذا يجعل المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في الاستثمار ذات أهمية كبيرة ويتطلب معرفه تأثير كل متغير من هذه المتغيرات ونوع هذا التأثير.

هدف البحث

الهدف من دراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر هو التعرف على العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً هاماً للتمويل الخارجي للعديد من البلدان النامية، ويمكن أن يؤدي دورا حاسما في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية كما

يمكن للباحثين تزويد صانعي السياسات برؤى حول التدابير التي يمكن اتخاذها لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث

ان الفرضية التي قامت عليها البحث هي وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد المصري.

حدود البحث

الإطار المكاني: الاقتصاد المصري

الإطار الزمني: المدة البالغة واحد وثلاثون عاما للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)

منهج البحث

ان البحث يتكون من جانب وصفي لمتغيرات الدراسة المتمثلة بعرض النقد والتضخم والعاملون في القطاع الصناعي والتجارة وهذه المتغيرات هي المتغيرات المستقلة للدراسة الى جانب المتغير المعتمد المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر، اما الجانب الثاني من الدراسة هو الجانب القياسي لقياس اثر هذه المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع (ARDL) ، بهدف معرفة العلاقة التوازنية في الأمد الطويل بينهم بعد التأكد من استقرار كل السلسلة لكل المتغيرات عند المستوى (١) باستخدام كل من اختبار Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron ، ثم تم اجراء سلسلة من الاختبارات التشخيصية من اجل التأكد من استقرار النموذج وعد احتوائه على المشاكل القياسية كالارتباط الذاتي والتوزيع الطبيعي ومن ثم اختتمت الدراسة بجملته من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول – الجانب الوصفي

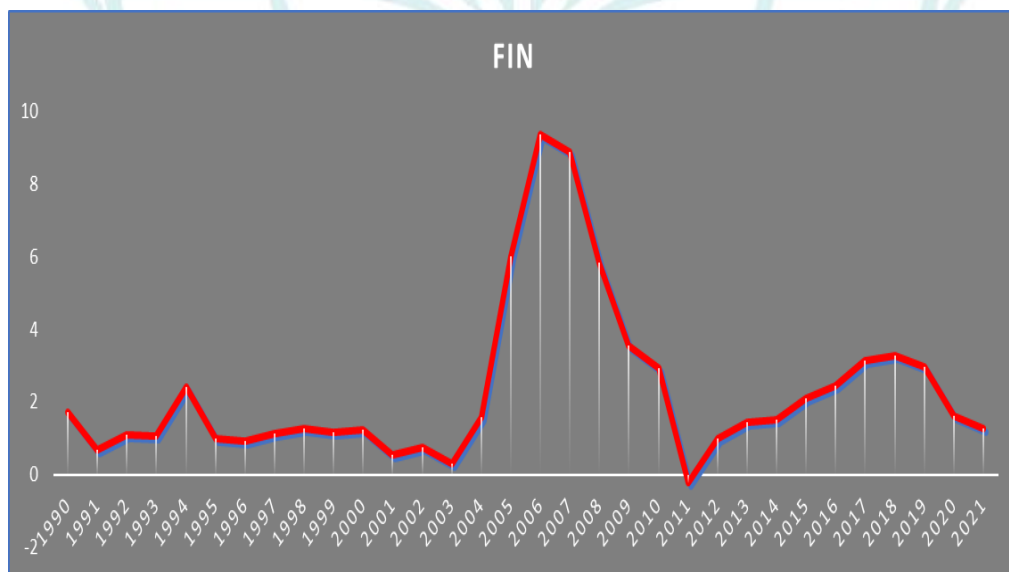
(١-١) - الاستثمار الأجنبي المباشر (FIN)

ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر جزء من الاستثمار الدولي، والذي يقصد به تلك الاستثمارات التي تتم بالخارج سواء كانت بشكل مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كانت لبلد واحدة أو عدة بلدان أو لشركة واحدة معينة أو لشركات متعددة، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو " تدفق رؤوس الأموال سواء كانت بين دولتين بهدف اقامة شركات جديدة او تطوير رؤوس أموال لشركات موجودة وقائمة او تطوير مستوى وحجم الانتاج السلع والخدمات ورفع مستوى العائدات في دولة الام (بعداش،

٢٠٠٨: ٤٩)، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه قيام منشأة او شركة ما بالاستثمار بمشروعات تكون ضمن حدود البلد الاصلي وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثيرات والتغيرات على عمليات تلك المشاريع كما يعرف بانه استخدام الثروة والاموال في ادوات استثمارية وفرص متاحة في الأسواق الأجنبية، عليه يمكن اعطاء تعرف شامل للاستثمار الاجنبي المباشر على انه اقامه شركة او منشأة جديدة او توسيع منشأة قائمة وذلك من خلال مقيم في دولة معينة ضمن حدود دولة اخرى(عبد الحليم، ٢٠٢١: ٥) ان الاستثمار الاجنبي المباشر ينطوي على امتلاك المستثمر الأجنبي لكل او جزء من الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة لقيام المستثمر في ادارة المشروع مع المستثمر المحلي اذ ما كان الاستثمار مشترك او تكون له الادارة والتنظيم اذ كانت سيطرته كاملة على ملكية المشروع، كما يقوم المستثمر الاجنبي على تحويل التكنولوجيا والخبرة والموارد المالية في كل المجالات الى الدول التي تكون مضيفة (بعداش، ٢٠٠٨: ٤٩) هناك العديد من الاثار السلبية التي ترافق الاستثمار الأجنبي ومن أهمها ما يلي (بركات، ٢٠١٨: ٧٢٨)

- ١- ارتفاع التكاليف: قد تكون التكاليف الأولية لإنشاء عملية جديدة في الخارج باهظة الثمن وتحتاج إلى استثمار كبير من قبل المستثمر. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تزيد التكاليف الإضافية لتشغيل وصيانة العملية في الخارج عن تلك التي يتم دفعها في البلد الأصلي.
 - ٢- المشاكل الامنية: يمكن أن يواجه المستثمرون الأجانب خطر الأمن في البلد المضيف، ويمكن أن يؤثر ذلك على استمرارية العملية والأرباح.
 - ٣- الإجراءات التنظيمية: قد تكون هناك قيود وإجراءات تنظيمية تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان، ويجب على المستثمرين الأجانب الامتثال لهذه القيود والإجراءات.
 - ٤- التوافق الثقافي: يمكن أن تواجه الشركات الأجنبية صعوبات في فهم الثقافة والعادات والتقاليد المحلية في البلد المضيف، وهذا يمكن أن يؤثر على فعالية العملية والعلاقات مع العاملين والمجتمعات المحلية.
 - ٥- المخاطر الاقتصادية والسياسية: قد تتعرض الشركات الأجنبية للمخاطر الاقتصادية والسياسية في البلد المضيف، مثل تقلبات سعر الصرف والتضخم والاضطرابات السياسية، وهذا يمكن أن يؤثر على الأداء المالي للشركة وقدرتها على تحقيق الأرباح المتوقعة.
- تعتبر مصر بوابة الشرق والوسط وافريقيا جغرافيا والاهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عليه قامت بأجراء الكثير من الاجراءات اللازمة بهدف تنفيذ مرحلة

مهمة في الاصلاح الاقتصادي المالي والتي عملت على توسيع القاعدة الملكية ورفع فعالية النظام المالي والمصرفي من خلال اجراء اصلاحات هيكلية اقتصادية (نوري، ٢٠١٣: ١٠١) ، ومن الجدير بالذكر الى انه هناك العديد من المشاكل التي تعوق عملية الاستثمار الأجنبي في مصر لعل اهمها هو غياب الاستثمار المناسب الذي يحتاجه الاقتصاد المصري ففقدان الادارة الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المناسب انعكس على حجم التدفقات، فاعلبي الاستثمارات ركزت على قطاع استخراج البترول والذي بلغ ٦١.٤% من حجم الاستثمارات الكلية في الاقتصاد المصري بالإضافة للمناخ الاستثماري الذي يتعلق ببيئة الاستثمار كضعف اداء المؤشرات الاقتصادية (عبد الحليم و الشريف، ٢٠٢٠: ٧) وعلى الرغم من ذلك كثفت الجمهورية المصرية جهودها لتوفير المناخ ملائم للاستثمار، وعرض فرص استثمارية اكبر لجذب المزيد من الاستثمارات خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩١، احتلت الجمهورية المصرية المرتبة الثانية باعتبارها بلد مضيف للاستثمار من بين كل الدول العربية حيث دخل مصر حوالي ٣٦٩٥ مليون دولار خلال تلك الفترة، كما احتلت المرتبة الرابعة على مستوى الدول النامية فيما يخص مؤشر الاستثمار الاجنبي اما في الداخل بلغت نسبة الاستثمار ما يقارب ٠.٣٥% في عام ١٩٩٠ ووصل في عام ٢٠١٠ الى ما يقارب ٠.٥١%، والشكل التالي يوضح مستوى الاستثمار في جمهورية مصر



شكل (١) يوضح اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

حصلت مصر في فترة التسعينات وتحديدًا عام ٩٧ على استثمارات اجنبية قدرت ب ٨٩١ مليون دولار وارتفعت هذه النسبة سنة ٩٨ لتصل الى ١٠٦٧ وبشكل عام اتسمت فترة التسعينات نوع من الاستقرار الاقتصادي الا ان هذا الاستقرار بدء بالتراجع مع بداية مع عام ٢٠٠٣ وبدء الحرب على العراق حيث بلغ حجم الاستثمار الاجنبي ما يقارب ٢٣٧.٤ مليون دولار وبنمو سالب بلغ حوالي ٦٣% ليبدئ بالارتفاع مع بداية عام ٢٠٠٤ ليصل ٢١٥٧.٤ مليون دولار ثم يستمر بالارتفاع الى ان يصل ١١٥٧٨ مليون دولار عام ٢٠٠٧ وهو اقصى مستوى وصل له الاستثمار الاجنبي في مصر ليعود للانخفاض بعد عام ٢٠٠٨، اما خلاف الفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ بقى الاستثمار متذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض تبعًا للظروف السياسية والاقتصادية المحلية والدولية (نوري، ٢٠١٣: ١٠١)

(٢-١) - معدل التضخم (INF)

ان التضخم يعرف بانه زيادة مستمرة في مستوى الأسعار العام في بلد معين، وعرفه الاقتصادي Laidler بانه أنه ارتفاع مستمر للأسعار، او العكس تمامًا، انخفاض مستمر في قيمة الحقيقية للنقود و أكد على استمرارية التغيرات التي تحدث في الاسعار على اعتبار بانها سمة مميزة للتضخم، ويرى الاقتصادي فريدمان بانه هناك نوعين من الارتفاع في المستوى العام للأسعار، الأول هو التضخم الثابت أي الذي يتقدم بمستوى ثابت إلى حد ما وهذا النوع يمكن ان يتم التوقع به وبالتالي تأثيره يكون منخفض نسبيًا اما الثاني هو المتقطع وهذا النوع يحدث بشكل نوبات لهذا يصعب توقعه ويكون تأثيره كبير (٢: ١٩٩٨، Roger)، كما يتم تعريفه على انه ارتفاع مستمر بالمستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون هذه المدة سنة واحدة وهذا يجعل قيمة النقود الحقيقية تنخفض الى جانب الدخل الحقيقي للأفراد والدولة معًا، ان التضخم يبرز وترتفع معدلاته من خلال الظروف الغير طبيعية والاستثنائية التي تمر بها الدول (٢٦٠: ٢٠١٥، Salih)، وبشكل عام التغيرات التي تحدث التضخم ترجع الى ارتفاع عرض النقد بشكل خاص عندما تكبر الفجوة بين العرض والطلب الكلي، ومن الجدير بالذكر ان التضخم من الممكن ان يكون له تأثير موجب وليس سالب لأنه قد يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي في البلد اذ كان ضمن الحدود المعقولة والمقبولة اقتصادياً.

Szulczyk,)

(٢٠١٤: ١٢)

وبشكل عام يرتبط مفهوم التضخم حسب النقوديون وحتى الكينزيون بالتغيرات التي تحدث في حجم المعروض النقدي، فيذهب الكينزيون الى ان زيادة المعروض النقدي يقود الى ارتفاع الدخل الحقيقي وبالتالي المستوى الام للأسعار بنفس كمية الزيادة في النقد المعروض في المدى القصير، اما المدرسة النقدية تؤكد بوجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقد خاصتنا بعد الارتفاع الذي حصل خلال عقد الثمانينات والسبعينات من القرن العشرين الذي كان بسبب عرض النقد المتفاقم والمتزايد ولكن على الرغم من ذلك تجنبوا ما طرحه الكينزيون بما يتعلق الاثار الاقتصادية التي تتمخض عن ارتفاع المعروض النقدي بالأجل القصير فقد اعترفوا بظهورها في الاجل الطويل لان تأثير سرعة دوران النقد في الاجل الطويل تكون ناجمة عن العمليات المصرفية (٣٤٧: ٢٠١٢، Najmaladin and Ahmed)

(٣-١) - العاملون في القطاع الصناعي (W)

يعرف العاملون في القطاع الصناعي بانهم الافراد المنخرطين في أي نشاط لإنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح، سواء في العمل خلال الفترة المرجعية أو خارج العمل بسبب الغياب المؤقت عن الوظيفة، أو بسبب ترتيب وقت العمل، يتكون قطاع الصناعة من التعدين واستغلال المحاجر والتصنيع والبناء والمرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه) (٢٠٢٣، world Bank) وبشكل عام شهدت جمهورية مصر زيادة بالعاملين في القطاع الصناعي نتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة فقد حقق القطاع الصناعي، انجازا ونجاحا كبيرا في ظل اهتمام الدولة البالغ بإنشاء المدن الصناعية جديدة، وإنشاء مصانع جديدة، حيث سجلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وبالأسعار الجارية حوالي نحو ١٦.٨% ما بين عام ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بعد ان كان ١٦.٣% ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ١٦.٢% عام ٢٠١٣ و ٢٠١٤، كما شهد المتوسط السنوي للصناعات الاستخراجية والتحويلية والانتاج الصناعي ارتفاع ملحوظ من ١٠.٩% سنة ٢٠١٩ الى ١٠.٣% سنة ٢٠٢٠، وبشكل عام شهد الاستثمار في القطاع الصناعي في مصر نحو ٩.٣% خلال العام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وبالطبع هذا الارتفاع شهد زيادة في الطلب على القوى العاملة في القطاع الصناعي (الحوثي، ٢٠٢٢)

(٣-١) - عرض النقد (M٢)

يعتبر عرض النقد الأداة الرئيسية التي يمن ان تستخدمها السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي للتأثير على طبيعة المتغيرات الاقتصادية، كما تعتبر وسائل دفع

تكون متاحة للمجتمع خلال مدة زمنية محدد والتي تكون بحوزة المشروعات والأفراد والمؤسسات المختلفة، وعرض النقد هي إجمالي كمية النقود التي تكون مداولة في الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة (محمد، ٢٠٢٢: ٤٧١)، كما تعرف بانها مجموعة من وسائل الدفع التي تكون متداولة في المجتمع خلال مدة زمنية معينة أي انها تضم كل وسائل الدفع التي تكون متاحة وبحوزة الافراد وكذلك المشروعات والمؤسسات المتنوعة، ويعتبر عرض النقد من المفاهيم التي تلقت حيزا كبيرة من الجدل بين العديد من الاقتصاديون لإعطائه مفهوم محدد ويحظى باتفاق بالإضافة للألية المناسبة التي يتم احتسابها من خلاله، ومن الجدير بالذكر ان عرض النقود يعتبر دين على الجهة التي تكون مسؤولة عن عملية الإصدار او الجهاز المصرفي (احميد، ٢٠١٩: ٣٦٩)، كما هناك أنواع من عرض النقد لعل أهمها هو عرض النقد بمفهومه الواسع (M_2) او ما يسمى عرض النقد وفق مفهوم السيولة، أي الذي يطلق عليه السيولة المحلية، والذي يتضمن عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) بالإضافة للودائع الآجلة الي تكون لدى البنوك التجارية كذلك الأصول الأموال عالية السيولة، ويطلق على الأصول عالية السيولة والودائع الاجل بمصطلح اشباه النقود (محمد، ٢٠٢٢: ٤٧١)

(٤-١) - التجارة (T)

التجارة هي مجموع واردات وتصدير الخدمات والسلع المقاسة، وهذه الخدمات والسلع هي جزء من الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر التجارة الخارجية أمر مهم للغاية بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين لمكانتها الحيوية في تقدم النشاط الاقتصادي، بعد الحرب العالمية الثانية تمخض عن التجارة اثار سلبية مثل التبعية والارتباطات باقتصادات الدول المتقدمة الى جانب العوائق الاقتصادية الكثير التي واجهت اقتصادات الدول النامية والذي تسبب بالركود الاقتصادي في تلك المرحلة، كما تم تعريفها على انها جزء من العلوم الاقتصادية التي تركز وتهتم بالمعاملات الاقتصادية والتبادلات التجارية في رؤوس الأموال وكذلك السلع والخدمات (عبد الحميد، ٢٠١٣: ١٠) وعرفت أيضا بانها العملية التبادلية التجارية في عناصر الإنتاج والسلع والخدمات بين دول كافة بهدف الحصول على منافع لكل الأطراف المتبادلة (عبد العظيم، ٢٠٠٠: ٢٤)، كذلك عرفها الاقتصادي بانها تلك الأنشطة التي تعمل على تداول المنتجات بين اطراف متعددة عليه تصنف بانها ناقلة لحركة رؤوس الأموال بالإضافة للخدمات والسلع المنقولة (Chand, ٢٠١٧: ٨)، كما يقول الاقتصادي سامويلسون ان قيام التجارة تكون بهدف تبادل المنافع وتقسيم العمل لتحقيق الميزة النسبية لكل دولة وبالتالي التخصص ورفع حجم الإنتاج الذي يؤدي الى

رفع الناتج القومي ومن ثم رفع مستوى المعيشة لجميع الأطراف المتبادلة (Samuelson, ١٩٩٠: ٤٣٨).

تساهم التجارة برفع الكفاءة والرفاه الاقتصادي بالدولة عبر توسيع حجم الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية الى جانب تقديره بانه مؤشر يعطي صورة واضحة عن القدرة الانتاجية للدولة، وكذلك القدرة على المنافسة بكفاءة في الاسواق الدولية بسبب الميزة النسبية في انتاج الموارد والقدرة على توظيف هذه الموارد بشكل كفوء ومن ثم تحقيق كفاءة في الاستيراد والتصدير، وهذه كله سينعكس على خزينة الدولة من العملات الصعبة وبالتالي تحقيق تأثير إيجابي بالميزان التجاري (الجمال، ٢٠٠٣: ٣٠)

المحور الثاني – الجانب القياسي

تستخدم الدراسة منهجية الانحدار بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية المتمثلة معدل التضخم، عرض النقد بمعناه الواسع، التجارة والعاملين في القطاع الصناعي، كمتغيرات مستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير معتمد، بالإضافة للمتغير العشوائي والمتمثل بجميع المتغيرات التي لم يتم إدخالها في النموذج ولها تأثير على المتغير المعتمد وقياسيا يمكن التعبير عنها كما يلي:

$$FIN_t = B_0 + B_1INF + B_2M_2 + B_3T + B_4W + \varepsilon_t$$

حيث أن FIN_t الاستثمار الأجنبي المباشر، INF معدل التضخم، M_2 عرض النقد بمعناه الواسع، T نسبة التجارة، W العاملون في القطاع الزراعي، ε_t المتغير العشوائي، وتم قياس النموذج بالاعتماد على البيانات السنوية لمتغيرات الاقتصاد العراقي والجدول التالي يلخص المعلومات الاحصائية لكل متغيرات الدراسة.

جدول (١) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Std. Dev.	Media	Mean	Observations	المتغيرات
٢.٢٦٠٥٥٢	١.٤٨١٣٤٢	٢.٣١٠٩٤٧	٣٢	FIN
٥.٩٣٤٣٩٩	٩.٣٩٤٣٤٤	٩.٨٦٧٥٤٨	٣٢	INF
٧.٩٩٢١٩٤	٨٢.٧٦٧٠٩	٨٣.٩٤٦٧٦	٣٢	M_2
١٠.٥٦٣٦١	٤٥.٧١٧٦٤	٤٧.٥٧٨٧٦	٣٢	T

٢.١٧٧٨١٥	٢٢.٢٨٠٠٠	٢٣.١٥٢٣٤	٣٢	W
----------	----------	----------	----	---

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews "١٢"

(٢-١) - اختبارات الاستقرارية

ان استقراريه السلسلة الزمنية تشير إلى مدى ثبات الخصائص الإحصائية للسلسلة عبر الزمن. وبشكل عام، تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت تتبع توزيعاً ثابتاً عبر الزمن، بمعنى آخر، إذا كانت متوسطها وانحرافها المعياري وأي خصائص إحصائية أخرى لا تتغير بشكل كبير بمرور الزمن، فإنها تعتبر مستقرة، عليه قبل الشروع في تطبيق نموذج لا بد من اجراء اختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية وسنعمد على اختباران هما Augmented Dickey-Fuller و Phillips-Perron وكما يلي

جدول (٢) اختبار جذر الوحدة

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test			
Variables	No Trend	Trend	Rank
FIN	$\frac{-3.087134}{-2.963972*}$	$\frac{-3.069449}{-3.068379*}$	I(1)
INF	$\frac{-6.899104}{-2.963972*}$	$\frac{-6.790302}{-3.068379*}$	I(1)
M ²	$\frac{-4.036030}{-2.963972*}$	$\frac{-4.403400}{-3.068379*}$	I(1)
T	$\frac{-4.403002}{-2.963972*}$	$\frac{-4.346940}{-3.068379*}$	I(1)
W	$\frac{-6.301076}{-2.963972*}$	$\frac{-6.369011}{-3.068379*}$	I(1)
Phillips-Perron Unit Root Test			
FIN	$\frac{-3.361000}{-2.963972*}$	$\frac{-3.322176}{-3.068379*}$	I(1)
INF	$\frac{-7.023076}{-2.963972*}$	$\frac{-7.677090}{-3.068379*}$	I(1)
M ²	$\frac{-4.048600}{-2.963972*}$	$\frac{-4.467094}{-3.068379*}$	I(1)
T	$\frac{-4.482102}{-2.963972*}$	$\frac{-4.381081}{-3.068379*}$	I(1)
W	$\frac{-6.288212}{-2.963972*}$	$\frac{-6.369011}{-3.068379*}$	I(1)

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews ١٢
- * قيمة t المحتسبة عند مستوى المعنوية ٥%

يوضح لنا الجدول ان كل المتغيرات مستقرة بعد اخذ الفرق الأول ووفق المعيارين الفرضية الصفرية التي تقول بوجود جذر الوحدة بين متغيرات الدراسة ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر وحدة بين المتغيرات وعند مستوى معنوية ٥% عليه تمكننا هذه النتيجة بالشروع في تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع.

(٢-٢) - تحديد فترة الابطاء المثلى

إن فترة التخلف الزمني الأمثل تتوقف على طبيعة البيانات التي تم تحليلها وطول السلسلة الزمنية ونوع التحليل المحدد المجري، من المهم النظر بعناية في هذه العوامل عند اختيار فترة التخلف الزمني المناسبة لضمان أن تكون النتائج دقيقة ومفيدة قدر الإمكان

جدول (٣) يوضح فترة الابطاء المثلى وفق نموذج ARDL

Model Selection Criteria Table

Dependent Variable: FIN

Date: ٠٤/١٤/٢٣ Time: ١٩:٢٧

Sample: ١ ٣٢

Included observations: ٢٨

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
٧٧٦	-٢.٣٢٨٢٥٩	١.٧٣٧٧٣٣	٢.٧٨٤٤٦٥	٢.٠٥٧٧٢٩	٠.٩٤٢٥١٢	ARDL(٣, ٣, ٣, ٤, ٤)
١١٥١	-٥.٩٤٧٢٠٧	١.٧٨١٩٤٣	٢.٦٨٥٩٣٩	٢.٠٥٨٣٠٤	٠.٩٥٠٣٦٩	ARDL(٣, ٠, ٣, ٤, ٤)
١٥١	-١.٩٦٨٦٥٣	١.٧٨٣٤٧٥	٢.٨٧٧٧٨٦	٢.١١٨٠١٧	٠.٩٣٢٧٦٣	ARDL(٤, ٣, ٣, ٤, ٤)
٧٥١	-٢.٣١٧٩١٦	١.٨٠٨٤٢٣	٢.٩٠٢٧٣٣	٢.١٤٢٩٦٤	٠.٩٣١٠٦٥	ARDL(٣, ٣, ٣, ٤, ٤)
٦٥١	-٢.٣٢٣٤١٣	١.٨٠٨٨١٥	٢.٩٠٣١٢٦	٢.١٤٣٣٥٧	٠.٩٣١٠٣٨	ARDL(٣, ٤, ٣, ٤, ٤)
٤	-٣.٣٥٣٨٢٧	١.٨١٠٩٨٨	٢.٨٥٧٧٢٠	٢.١٣٠٩٨٤	٠.٩٣٨١٤٢	ARDL(٤, ٤, ٤, ٤, ١)
٨٧٦	-٣.٤٤٥٥٤١	١.٨١٦٠٣٩	٢.٨٦٢٧٧١	٢.١٣٦٠٣٥	٠.٩٣٧٨٢٩	ARDL(٣, ٢, ٤, ٤, ٤)
٨٠١	-٤.٤٨٨٣٧٥	١.٨٢٠٥٩٨	٢.٨١٩٧٥٢	٢.١٢٦٠٤٩	٠.٩٤٢٥٠٣	ARDL(٣, ٣, ٢, ٤, ٤)
٩٠١	-٤.٦٠٣٣٢٩	١.٨٢٨٨٠٩	٢.٨٢٧٩٦٣	٢.١٣٤٢٦٠	٠.٩٤٢٠٢٩	ARDL(٣, ٢, ٣, ٤, ٤)
٥٢٦	-٥.٦٧٦٥٠١	١.٨٣٤٠٣٦	٢.٧٨٥٦١٠	٢.١٢٤٩٤٢	٠.٩٤٥٢٣٤	ARDL(٤, ٠, ٣, ٤, ٤)
٢٦	-١.٧٨٢٢٩٠	١.٨٤١٨٧٨	٢.٩٨٣٧٦٧	٢.١٩٠٩٦٥	٠.٩١٧٠٤٢	ARDL(٤, ٤, ٣, ٤, ٤)
١٠٢٦	-٥.٨٥٨٤٢٠	١.٨٤٧٠٣٠	٢.٧٩٨٦٠٥	٢.١٣٧٩٣٦	٠.٩٤٤٥١٨	ARDL(٣, ١, ٣, ٤, ٤)

١١٢٦ -٥.٨٧٢٧١٤ ١.٨٤٨٠٥١ ٢.٧٩٩٦٢٦ ٢.١٣٨٩٥٧ ٠.٩٤٤٤٦١ ARDL(٣, ٠, ٤, ٤, ٤)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات ١٢ EViews

الجدول أعلاه يوضح لنا ان معيار Akaike يختار النموذج ذي الرتبة (٣,٢,٣,٤,٤) والذي يعتبر أفضل فترة تخلف من بين عشرون نموذج وفترة الابطاء هذه هي التي يتم الاعتماد عليها في نموذج توزيع الانحدار الذاتي ذي الابطاء الموزع.

(٣-٢) - اختبار الحدود

ان اختبار F-bounds أداة إحصائية تستخدم في نماذج التأخر الموزع للانحدار الذاتي (ARDL) لاختبار وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. في نماذج ARDL، يتم تراجع المتغير التابع على التأخيرات الخاصة به، وتأخر المتغيرات المستقلة، والاختلافات الحالية والسابقة للمتغيرات.

جدول (٤) اختبار الحدود وفق نموذج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(٠)	I(١)
F-statistic	٦.٣٠٩٤٦٣	١٠٪	٢.٢	٣.٠٩
k	٤	٥٪	٢.٥٦	٣.٤٩
		٢.٥٪	٢.٨٨	٣.٨٧
		١٪	٣.٢٩	٤.٣٧

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات ١٢ EViews

يوضح الجدول بانه هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد لان قيمة F-Bounds Test تشير الى انها اكبر من القيم الحرجة سواء سواء عند المستوى او عند الفرق عليه سوف نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة بين المتغيرات ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك في المدى البعيد بين متغيرات الدراسة.

(٤-٢) - علاقة طويلة وقصيرة الاجل

جدول (٥) علاقة طويلة وقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL

ARDL Long Run				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	-٠.٢١١٥٣٣	٠.٠٣٥٣٦٠	-٥.٩٨٢٢٠٦	٠.٠٠١٠
M٢	-٠.٠٢٤٦١٣	٠.٠٥٦٧٢٩	-٠.٤٣٣٨٦٥	٠.٦٧٩٦
T	٠.٢٥٦٠٧٢	٠.٠٦٧٥٧٧	٣.٧٨٩٣٦٩	٠.٠٠٩١
W	٠.٦٩٣٣٥٠	٠.١٤٤٥٦٣	٤.٧٩٦١٧٠	٠.٠٠٣٠
C	-٢١.٩٣٠٥٢	٤.٢٦١٧١٢	-٥.١٤٥٩٤١	٠.٠٠٢١
ECM Regression				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FIN(-١))	٠.٦٦٧٦٦٦	٠.١٢٧٦٩٨	٥.٢٢٨٤٨٨	٠.٠٠٢٠
D(FIN(-٢))	٠.٣٨٩٢١٤	٠.١٠٣٥٥٤	٣.٧٥٨٥٧٢	٠.٠٠٩٤
D(INF)	-٠.١٥٨١٧٩	٠.٠٢٨١٣٤	-٥.٦٢٢٣٦٣	٠.٠٠١٤
D(INF(-١))	٠.١٥١١٣٧	٠.٠٥٢٤٩٩	٢.٨٧٨٨٣٨	٠.٠٢٨١
D(INF(-٢))	٠.٠٧٥٤٤٢	٠.٠٤٠٠٩٢	١.٨٨١٧٢٨	٠.١٠٨٩
D(M٢)	٠.١٣٣٦٨٠	٠.٠٢٣٨٢٤	٥.٦١١٠٦٣	٠.٠٠١٤
D(M٢(-١))	٠.٢٠٢٥٣٩	٠.٠٣٢٥٩٩	٦.٢١٣٠٧٣	٠.٠٠٠٨
D(M٢(-٢))	٠.٠٧٢٦٢١	٠.٠٣٣٧٤٢	٢.١٥٢٢٤٥	٠.٠٧٤٩
D(T)	٠.١٥٤٨٤٩	٠.٠٣٢٦٠٥	٤.٧٤٩٢٦٠	٠.٠٠٣٢
D(T(-١))	-٠.٠٨٥٥١٦	٠.٠٣١٣٥٩	-٢.٧٢٧٠٠٢	٠.٠٣٤٣
D(T(-٢))	٠.٠٧٦٨٤٣	٠.٠٢٩٠٣٣	٢.٦٤٦٧٦٧	٠.٠٣٨٢
D(T(-٣))	-٠.٠٦٤٦٥١	٠.٠٢٢٢٠٢	-٢.٩١١٨٩٤	٠.٠٢٦٩
D(W)	٠.٨٥٢١٣٧	٠.١٥٣٠٠٩	٥.٥٦٩١٨٦	٠.٠٠١٤
D(W(-١))	٠.٦٠٧٣٠٠	٠.٢٠٩٦٨١	٢.٨٩٦٣٠٨	٠.٠٢٧٥
D(W(-٢))	٠.٨٩٨١٨٠	٠.٢٤٣٥١٦	٣.٦٨٨٣٨٩	٠.٠١٠٢
D(W(-٣))	٠.٧٥٢٨٥٠	٠.٢٥٣٤١٩	٢.٩٧٠٧٦٩	٠.٠٢٤٩
CointEq(-١)*	-٠.١٤٥٨٠٣٨	٠.٠١٧٥٠١	-٨.٣٣١١٦٩	٠.٠٠٠٢
R-squared	٠.٩٧٠٩٣٨	Mean dependent var		٠.٠٠٧٤٦٥
Adjusted R-squared	٠.٩٢٨٦٦٦	S.D. dependent var		١.٥٧٠٧٦٠
S.E. of regression	٠.٤١٩٥٢٥	Akaike info criterion		١.٣٨٠٥٩٠
Sum squared resid	١.٩٣٦٠١٥	Schwarz criterion		٢.١٨٩٤٢٨
Log likelihood	-٢.٣٢٨٢٥٩	Hannan-Quinn criter		١.٦٢٧٨٦٠
Durbin-Watson stat	٢.٠٦٥١٨٤			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات ١٢ EViews

ان الزيادة الكبيرة في المعروض النقدي ستؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما قد يقلل من قيمة العملة ويجعلها أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب، هذا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار الأجنبي، والتي يمكن أن تضر في نهاية المطاف الاقتصاد على المدى الطويل، بشكل عام، في حين أن الزيادة في المعروض النقدي يمكن أن توفر فوائد قصيرة الأجل، مثل زيادة الإنفاق والاستثمار، إلا أنه يمكن أن يكون لها آثار سلبية طويلة الأجل على معدلات الاستثمار الأجنبي والصحة العامة

للاقتصاد. لذلك، من الضروري أن يقوم صانعو السياسات في مصر بمراقبة وإدارة المعروض النقدي بعناية لضمان النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار، كما ان رفع معدلات التضخم يزيد من تكلفة السلع والخدمات، وهذا يعني أن المستثمرين سيجدون أن تكلفة العمل في مصر عالية، ويحتاجون إلى إنفاق المزيد من الأموال لشراء نفس السلع والخدمات التي يحتاجونها لإدارة أعمالهم، ونتيجة لذلك ينخفض حافز الاستثمار لديهم بالإضافة الى ان التضخم يقود الى حالة من عدم اليقين لدى المستثمر حول البيئة الاقتصادية المستقبلية في مصر، قد يتردد المستثمرون في الاستثمار في بلد به مستوى مرتفع من التضخم لأنه من الصعب التنبؤ بكيفية تغير معدل التضخم في المستقبل وهذا الغموض يمكن أن يجعل المستثمرين حذرين ومترددين في الاستثمار في مصر بالإضافة الى ان التضخم يقلل من مستوى الربحية بسبب ارتفاع تكاليف السلع والخدمات والذي سيقبل من هوامش الربح للشركات العاملة في مصر، هذا يمكن أن يجعلها أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب للاستثمار في البلاد.

كما يتضح من الجدول أعلاه ان متغير التجارة له اثر إيجابي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من خلال خلق فرص السوق فمع زيادة حجم التجارة سيخلق سوق اكبر للسلع والخدمات مما يجذب الشركات الأجنبية التي تسعى إلى توسيع عملياتها وزيادة حصتها في السوق، ويمكن أن يؤدي هذا الطلب المتزايد أيضا إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في الهياكل الأساسية، مما يزيد من اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان التجارة ستقلل من الحواجز التجارية، مثل التعريفات الجمركية والحصص، وعندما يتم تقليل هذه الحواجز، فانه يسهل على الشركات ويزيد من ربحيتها وسيقود ذلك الى المزيد من المنافسة وتحسين فرص الحصول على الموارد، وزيادة الإنتاجية وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتجارة أن تساعد على تعزيز نقل التكنولوجيا وتقاسم المعارف فعندما تستثمر الشركات الأجنبية في مصر، فإنها تجلب معها التكنولوجيا الجديدة وتقنيات الإدارة وأفضل الممارسات، ويمكن أن يساعد ذلك في تحسين إنتاجية وكفاءة الشركات المحلية، فضلا عن خلق فرص جديدة للابتكار والنمو.

كما يوضح الجدول ان للعاملين في القطاع الصناعي تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر حيث تشكل القوة العاملة الماهرة والمدربة تدريبا جيدا عاملا أساسيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر كما تساهم كفاءة العاملين في القطاع الصناعي وإنتاجيتهم في تطوير القطاع ، مما يجعله أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، ونتيجة لذلك، قد يكون المستثمرون الأجانب أكثر استعدادا للاستثمار في هذا القطاع، مما يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الى جانب قدرة العاملين في القطاع الصناعي على التكيف والمرونة مع التكنولوجيات الجديدة التي

تعمل على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع الوتيرة السريعة للتغير التكنولوجي، تحتاج الشركات إلى قوة عاملة يمكنها التكيف بسرعة مع التقنيات والعمليات الجديدة وتسهل القوى العاملة القابلة للتكيف مع الشركات الأجنبية في مصر، بالإضافة لابتكار العاملين في القطاع الصناعي وإبداعهم أن يعززا القدرة التنافسية للقطاع وأن يجتذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فعندما يطور العمال أفكارا جديدة ويحسنون عمليات الإنتاج الحالية، فإن ذلك يمكنهم تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، مما يجعل القطاع أكثر جاذبية للمستثمرين، وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الابتكار والإبداع إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة، مما يؤدي لتفتح أسواقا جديدة وتجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ في الجزء الثاني من الجدول والبالغة ٠.١٤ وهذا يعني ان ١٤% من التغيرات الحاصلة في السنة السابقة ستصل الى التوازن خلال السنة الحالية، أي ان النموذج الكلي سيصل الى التوازن خلال مدة تقارب حوالي سبعة سنوات تقريبا، كما يتضح من خلال قيمة بوجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير المعتمد، بالإضافة الى قيمة Durbin-Watson التي توضح انعدام وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء الحاصلة في النموذج ووقوعها في منطقة القبول.

(٢-٥) - الاختبارات التشخيصية

جدول (٦) الاختبارات التشخيصية

Tests	F	Pro.
Jarque-Bera test	٠.٤٨٨٤٧٥	٠.٧٨٣٣
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	٠.٨٢٠٣١٥	٠.٥٠٢٩
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	٠.٩٧٣٣٦٥	٠.٥٦٤٨

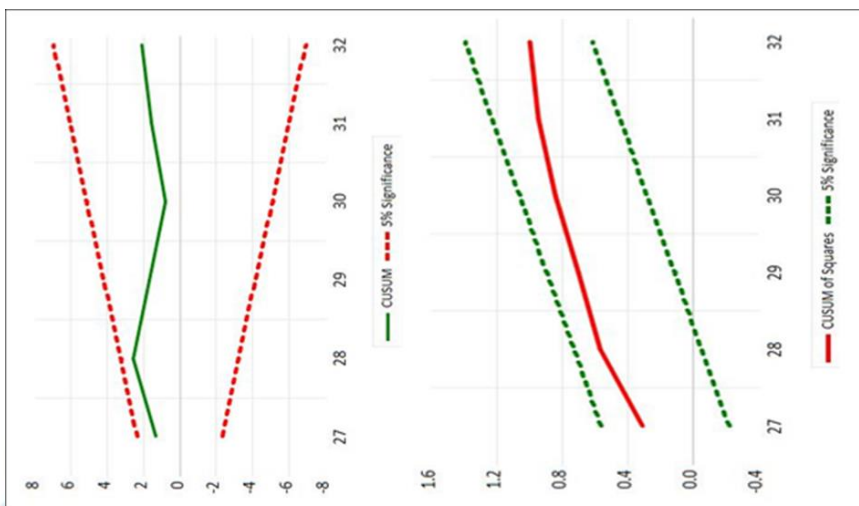
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات ١٢ EViews

يوضح الجدول رقم (٦) ان النموذج القياسي المتبع خالي من المشاكل القياسية فقد بلغت قيمة جاك بيرا ٤.٠٥ باحتمالية أكبر من ٥% وهذا يعني خلو النموذج من التوزيع الغير طبيعي للبيانات، كما بلغت قيمة اختبار LM ١.٩٩ بمستوى معنوية أيضا أكبر من ٥% بالتالي خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي.

(٢-٦) - اختبار الاستقرار الهيكلي وفق CUSUM و CUSUM Of Sq

من اجل التأكد من ان النموذج ليس فيه أي تغيرات هيكلية وان المتغيرات منسجمة في المدى البعيد مع التقديرات في المدى القصير والشكل التالي يحقق الاختبار حيث يتضح ان الشكل ادناه ان الخط المستقيم البياني معنوي عند الحد المقبول اقتصاديا

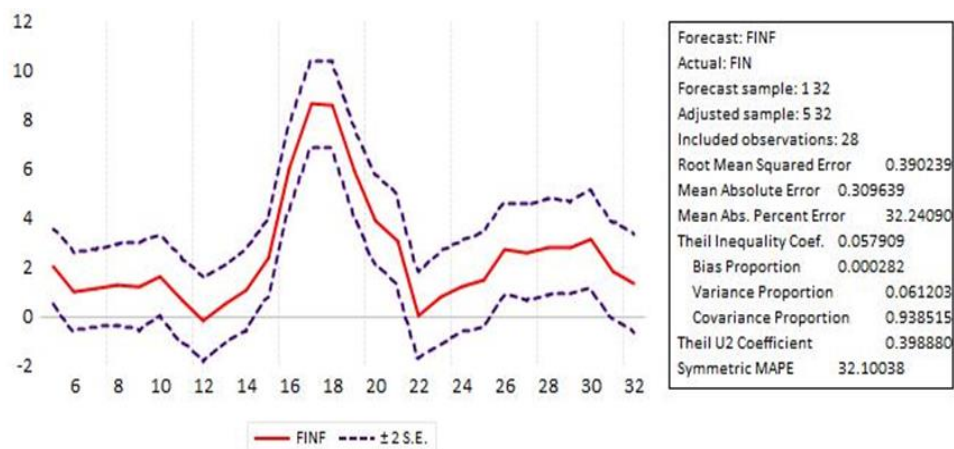
٥% ويقع داخل الحدود الحرجة سواء لاختبار CUSUM و CUSUM Of Sq، عليه المعلمات التي تم تقديرها خلال مدة الدراسة مستقرة هيكلية.



شكل (٢) المجموع التراكمي للبواقي CUSUM و CUSUM Of Sq

(٧-٢) - اختبار الأداء التنبؤي

يتم تقدير نموذج ARDL بناء على البيانات التاريخية ويستخدم للتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير (المتغيرات) التابعة بناء على القيم الحالية والسابقة للمتغير (المتغيرات) المستقل. تستند القيم المتوقعة إلى المعاملات المقدرة لنموذج ARDL والقيم الحالية والسابقة للمتغير (المتغيرات) المستقلة، والشكل (٢) يوضح لنا ان الانموذج لديه قدرة على التنبؤ حيث ظهر معامل تايل بقيمة تقل عن الواحد الصحيح الى جانب ظهور نسبة التحيز بقيمة قريبة جدا من الصفر وهذا يعني انه يمكن الاعتماد على نتائج النموذج التقديري لبناء سياسات اقتصادية ملائمة.



شكل (٣) الأداء التنبؤي للنموذج المقدر

الاستنتاجات:

- ١- ان ارتفاع عرض النقد يؤثر بشكل سلبي على حجم الاستثمار عبر رفع معدلات التضخم وتقليل القيمة الحقيقية للعملة مما يقلل من جذب الاستثمار الأجنبي وبالتالي تأثر الاقتصاد على المدى الطويل.
- ٢- ان التضخم له تأثير سلبي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لأنه سيقبل من القوة الشرائية، ويزيد من عدم اليقين، ويؤدي إلى عدم استقرار العملة، ويقلل من الربحية لذلك من المهم أن تحافظ الحكومة المصرية على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز النمو الاقتصادي.
- ٣- هناك أثر إيجابي للتجارة على حجم الاستثمار الأجنبي في مصر من خلال خلق فرص في السوق، والحد من الحواجز التجارية، وتعزيز مناخ الأعمال، وتسهيل نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة.
- ٤- تشير النتائج الى الأثر الإيجابي للعاملين في القطاع الصناعي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تحتاج الشركات إلى قوة عاملة يمكنها التكيف بسرعة مع التقنيات والعمليات الجديدة وتسهل القوى العاملة القابلة للتكيف مع الشركات الأجنبية في مصر

التوصيات:

- ١- من الضروري قيام الحكومة المصرية بتنفيذ المصرية تنفيذ سياسات تهدف إلى السيطرة على معدلات التضخم واستقرار العملة. ويمكن أن يشمل ذلك تدابير مثل

- ١- الحد من نمو المعروض النقدي، وتنفيذ سياسات نقدية أكثر تشدداً، وتعزيز المؤسسات الاقتصادية والسياسية لتحسين ثقة المستثمرين.
- ٢- زيادة الاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والموانئ ومحطات الطاقة لما له من تأثير كبير على نمو القطاع الصناعي وجذب المزيد من الاستثمار لتوفر البيئة المناسبة
- ٣- تحسين التعليم والتدريب العملي للوظائف في القطاع الصناعي، حيث يستوجب على الحكومة والقطاع الخاص الاستثمار في تحسين جودة برامج التعليم والتدريب المهني لتزويد الشباب بشكل أفضل بالمهارات اللازمة للوظائف في القطاع الصناعي.
- ٤- تقليل الضرائب على الشركات الأجنبية المستثمرة لجعل الاستثمار أكثر جاذبية بالنسبة للاقتصاد المصري.
- ٥- يستوجب على الحكومة العمل على تحقيق التحرير التجاري وإزالة الحواجز التجارية والتسهيلات التجارية الأخرى لجعل المناخ التجاري أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.
- ٦- ضرورة تشريع قوانين من قبل الدولة لحماية الشركات المستثمرة بحيث تكون حقوقهم وممتلكاتهم محمية بشكل كامل وتحت القانون.

المصادر:

١. احمد، محمد الصيد وعبد الرحمن علي محفوظ، (٢٠١٩)، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٧)، مجلة كلية التربية، العدد الرابع عشر.
٢. بركات، هاني، (٢٠١٨)، الاستثمار الأجنبي المباشر ودور في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الأول، مصر.
٣. بعداش، عبد الكريم، (٢٠٠٨)، الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، اطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر.
٤. الجمل جمال جويدان، (٢٠٠٣)، كتاب التجارة الدولية، الطبعة الثانية، مركز الكتاب لأكاديمي، عمان، الأردن.
٥. الحوتى، هاني، (٢٠٢٠)، طفرة في الصناعة المصرية، [/https://m.youm7.com](https://m.youm7.com)
٦. الشريف، سعد ومحمد السيد عبد الحليم، (٢٠٢٠)، أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد المصري لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقترحات العلاج،

- المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد الرابع والاربعون، العدد الأول، مصر
٧. عبد الحليم، رويد ثامر، (٢٠٢١)، إثر الاستثمار الاجنبي في تكوين راس المال المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٩، بحث دبلوم عالي غير منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق
٨. عبد الحميد، حمشة، (٢٠١٣)، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراعية، رسالة ماجستير منشورة جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر.
٩. عبد العظيم حمدي، (٢٠٠٠)، اقتصاديات التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة للطباعة والنشر، عمان، الأردن
١٠. محمد، احمد محي الدين، (٢٠٢٢)، قياس اثر تغير العرض النقدي على نمو الاقتصاد المصري باستخدام نموذج VECM، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الثالث، العدد اثنان وخمسون، العراق.
١١. نوري، صباح، (٢٠١٣)، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٠، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السابع والثلاثون، العراق.

١٢. Chand, smriti,(٢٠١٧) The Meaning and Definition of Foreign Trade or International Trade - Explained, <http://www.yourarticlelibrary.com>.
١٣. Najmaldin, K. Hameed, A. & Ahmed, T. (٢٠١٢), "Economic inflation and analysis of the casual relationship between inflation and money supply in Iraq for the period ١٩٨٥-٢٠٠٨" Alkut Journal foe the economics and the management science, Vol. ١, Issue ٦, pp. ٣٣٥-٣٦١.
١٤. Roger Scott, ١٩٩٨, Core Inflation: Concepts, Uses and Measurement, Reserve Bank of New Zealand, SSRN Electronic Journal, Discussion Paper No. G٩٨/٩
١٥. Salih, M. (٢٠١٥), Money supply and its impact on inflation an analytical study on the Iraqi economy, ALdananeer Journal, Issue ٧, pp. ٢٥٧-٢٧٩

١٦. Samulson, Paul, (١٩٩٠) Economics, Mc Graw hill book, Second Edition, London.
١٧. Szulczyk, Kenneth R. (٢٠١٤), Money Banking and International Finance, Second Edition Kenneth R. Szulczyk
١٨. World Bank Data Set , ٢٠٢٣, Indicators, www.data.worldbank.org/indicaor.

